الأمم المتحدة

E/CN.3/2013/28

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2012
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والأربعون

٢٦ شباط/فبراير – ١ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٤ (م) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: التصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية

التصنيفات الإحصائية الدولية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن الأعمال المتصلة بوضع وتنفيذ التصنيفات الإحصائية الدولية في مختلف المجالات. وعلى وجه الخصوص، يقدم التقرير إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة نتائج الأعمال المتصلة بتحديث التصنيف المركزي للمنتجات، على النحو الذي جرى اقتراحه في الدورة الثالثة والأربعين للجنة. واللجنة مدعوّة إلى أن تحيط علما بهذا التقرير.

* E/CN.3/2013/1.

140113 140113 12-65956 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة الرئيسية في مجال التصنيفات الإحصائية الدولية، المضطلع بها منذ الدورة الثالثة والأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة، المعقودة في عام ٢٠١٢.

٢ – وتستند المعلومات الواردة في التقرير إلى مساهمات المنظمات التي اضطلعت بتلك الأنشطة.

ثانيا – أعمال التصنيف التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا

ألف – التصنيف الدولي للجرائم لأغراض إحصائية

٣ – اتفقت اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في عام ٢٠١٢، على أهمية وضع تصنيف دولي للجرائم لأغراض إحصائية، وطلبتا إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا إجراء تقييم لجدوى وضع مثل هذا التصنيف.

٤ – وبدأت فرقة العمل التي أنشأها مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في عام ٢٠٠٩ وضع تصنيف للجرائم، حيث حددت في المقام الأول مجموعة من المبادئ اللازمة لوضع نظام دولي لتصنيف الجرائم بغرض استخدامه في الإحصاءات. وفي عام ٢٠١١، اختتمت فرقة العمل أعمالها بوضع الإطار الدولي لتصنيف الجرائم، الذي أقره المؤتمر في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٥ – وأجري أول اختبار للإطار في الفترة ما بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وشمل الاختبار ١٦ بلداً متطوعاً من أوروبا والأمريكتين وآسيا[(١)]. وأكد الاختبار جدوى وضع تصنيف دولي للجرائم لأغراض إحصائية استنادا إلى المبادئ المحددة في الإطار. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه وضع تصنيف من هذا القبيل في كون تعاريف الجريمة قد تختلف اختلافا كبيرا حسب البلدان لتباين نظمها القانونية الوطنية. وللتغلب على هذا القصور، يتناول الإطار الوقائع والملابسات المتصلة بالأحداث الإجرامية، لا الأحكام أو التوصيف القانوني؛ ويجري تحديد مختلف مستويات التصنيف مع مراعاة عوامل مثل

(١) البلدان التي شاركت في أول اختبار للإطار الدولي لتصنيف الجرائم هي: أستراليا، وإكوادور، وألمانيا، وإيطاليا، والبرازيل، وبولندا، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وطُلب إلى جنوب أفريقيا المشاركة في هذا الاختبار، لكنها لم ترد على الطلب.

الهدف المتوخى من العمل/الحدث، ومدى خطورته، ونية الجاني، ودرجة اكتمال العمل، ومجال السياسات المعني. وقد ثبت نجاح هذا النهج في مرحلة الاختبار.

٦ - وانخرطت البلدان المشاركة في الاختبار أيضا في مشاورة غير رسمية لمناقشة الإطار ووضع البنية الأولية للتصنيف. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا حاليا على تقديم اقتراح إلى اللجنة الإحصائية لإجراء عملية مشاورة ووضع خطة لإعداد الصيغة النهائية للتصنيف الكامل الذي سيقدم إلى اللجنة في عام ٢٠١٥ (انظر E/CN.3/2013/10). وتتوخى خطة العمل التشاور مع مجموعة واسعة من البلدان تنتمي إلى مختلف المناطق وتتبع نظما مختلفة لتسجيل الجرائم، كما تشمل الخطة وضع تصنيف يحوي التعاريف، وأمثلة عن حالات الإدراج والاستبعاد، ووضع الصيغة النهائية لدليلٍ يهدف إلى دعم تنفيذ التصنيف.

ثالثا - أعمال التصنيف التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية

ألف - التصنيف الدولي الموحد للمهن

٧ - انصبّ اهتمام منظمة العمل الدولية في أنشطتها الأخيرة المتعلقة بالتصنيف الدولي الموحد للمهن أساسًا على تقديم الدعم للتنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقُدم الدعم من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، بما في ذلك المشاركة في منتدى للمناقشة على شبكة الإنترنت استضافه المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (وهو منتدى مفتوح أمام جميع بلدان العالم)، وتنظيم حلقات عمل تدريبية إقليمية ووطنية، وتقديم المساعدة التقنية المباشرة، وإعداد الوثائق ذات الصلة وتوزيعها.

٨ - ونُشر المجلد ١ من منشور التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨، المعنون ''جداول تعاريف المجموعات ومقابلاتها''، باللغة الإنكليزية في أيار/مايو ٢٠١٢. وهو متاح أيضا على الموقع الشبكي لمنظمة العمل الدولية. وتستند التعاريف المفصلة للمجموعات التي وردت في هذا المنشور إلى المواد المتاحة على موقع منظمة العمل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويتضمن هذا المجلد أيضا ملاحظات منهجية تقدم المشورة بشأن تطبيق التصنيف الدولي الموحد للمهن على الصعيد الوطني. والعمل جارٍ لإعداد النسخ الفرنسية والإسبانية والروسية. وسيتاح المجلد ٢ من منشور التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨، المعنون ''فهرس الألقاب الوظيفية''، باللغتين الإنكليزية والفرنسية في أوائل عام ٢٠١٣، ثم بالإسبانية والروسية في أقرب وقت ممكن بعد ذلك.

٩ - وتمشياً مع توصيات فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية، تقوم منظمة العمل الدولية حالياً بإعداد تقرير يبين دواعي بدء العمل على تنقيح منشور التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨ أو استكماله، أو عدم إجراء أي تغيير في الوقت الحاضر. وسيُنظر في هذا التقرير في المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتجري إدارة الإحصاءات التابعة لمنظمة العمل الدولية مشاورات مع الخبراء الوطنيين بشأن تصنيف المهن لكفالة تحديد جميع المشاكل والشواغل التي تواجه تنفيذ التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨ وأخذها في الاعتبار عند إعداد التقرير.

باء - التصنيف الدولي لحالة العمالة

١٠ - شرعت منظمة العمل الدولية في وضع مقترحات لتنقيح التصنيف الدولي لحالة العمالة (ICSE-93). وقد اعتُمد هذا التصنيف في قرار صادر عن المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وهو يصنّف المهن حسب النوع، إما الصريح أو الضمني، لعقد العمل المبرم بين حائز العمل والوحدة الاقتصادية التي يعمل لديها. وتُحدَّد الفئات الموضوعية الخمس التالية: العاملون، وأرباب العمل، والعاملون لحسابهم الخاص، وأعضاء تعاونيات المنتجين، والعاملون المساهمون من الأسرة. ويمكن تجميع الفئات الأربع الأخيرة ضمن إطار العاملين لحسابهم الخاص.

١١ - وهناك انشغال إزاء كون هذه الفئات لم تعد تقدم معلومات كافية لإجراء الرصد الملائم للتغييرات الطارئة على ترتيبات العمالة التي تعرف، في العديد من البلدان، تداخلا في الحدود الفاصلة بين العمل الحر والعمل براتب. ويُعتقَد أيضا بأن التصنيف لا يقدم تفاصيل كافية لإعداد إحصاءات تلبي احتياجات المستخدمين على نحو ملائم. وفي عام ٢٠٠٨، حدد المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية الهيكل المتغير للقوة العاملة، مشددا من ثم على ضرورة تنقيح التصنيف الدولي لحالة العمالة (ICSE-93)، على سبيل الأولوية بالنسبة للعمل المنهجي المستقبلي لمنظمة العمل الدولية في مجال إحصاءات العمل.

١٢ - وأعدّت منظمة العمل الدولية أيضا اقتراحاً مفصلاً لتنقيح وتوسيع نطاق معايير إحصاءات العمالة والبطالة والعمالة الناقصة. وسيتم النظر في هذه المعايير الجديدة لاعتمادها في المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، في شكل قرار بشأن إحصاءات القوة العاملة والعمل. ومن المرجح أن يترتب على هذا التنقيح أثر كبير على نطاق وطبيعة الإحصاءات المتعلقة بحالة العمالة، وأن يؤدي إلى إحداث تغيير في الحدود الفاصلة، لأغراض القياس الإحصائي، بين العمالة وسائر أشكال العمل. غير أنه من الصعب إعداد اقتراح كامل لتنقيح التصنيف الدولي لحالة العمالة (ICSE-93)

لينظر فيه المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية ما دام أن أي قرار متعلق بحالة العمالة يقتضي استقراء نتائج المداولات بشأن إحصاءات القوة العاملة والعمل التي ستجرى في المؤتمر نفسه.

١٣ - ولذلك، تقوم منظمة العمل الدولية بإعداد ورقة للمناقشة ستوجز المشاكل المعروفة للتصنيف الدولي لحالة العمالة (ICSE-93)، وكذلك مجموعة من الممارسات الوطنية الحالية في ما يتعلق بإعداد إحصاءات عن حالة العمالة والجوانب الأخرى من علاقة العمل. وستحدد الورقة أيضا السبل التي تمكن إما من تعديل التصنيف الدولي لحالة العمالة و/أو وضع غير ذلك من التصنيفات الموحدة والمتغيرات بوصفها مكملا لحالة العمالة، حتى يتسنى أخذ الحقائق المعاصرة والشواغل الاقتصادية والاجتماعية في الحسبان. وستقدم مختلف الخيارات المتاحة لتنقيح التصنيف الدولي لحالة العمالة (ICSE-93)، رهنا بالنتائج المحتملة لمداولات المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية، بشأن معايير إحصاءات القوة العاملة والعمل. ومن المزمع أن تشكل هذه الورقة أساساً للمناقشة في الفريق العامل المعني بتنقيح التصنيف الدولي لحالة العمالة (ICSE-93) خلال المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية، بغرض طلب التوجيه بشأن الخيارات المقترحة والطريقة الأمثل للمضي قدما في تنقيح التصنيف الدولي لحالة العمالة.

رابعا - أعمال التصنيف التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

ألف - الأنشطة التي اضطلع بها معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

١٤ - أصدرت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، تكليفاً بتنقيح التصنيف الدولي الموحد للتعليم نظرا إلى ما طرأ على نظم التعليم الوطنية (ولا سيما في مرحلة التعليم العالي) من تغييرات منذ عملية التنقيح لعام ١٩٩٧. وبعد الاستعراض الأولي الذي أجراه فريق خبراء دولي، تقرر أن يجري التنقيح على مرحلتين، استنادا إلى المحورين الرئيسيين للتصنيف المتقارن المتعلق بالتصنيف الدولي الموحد للتعليم: المستوى ومجال التعليم.

١٥ - وأُجريَ في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١ استعراض متعمق شمل مناقشات إقليمية ومشاورة عالمية شارك فيها أعضاء فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة[٢]، وأسفر عن وضع إطار منقح لمستويات التعليم (التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ٢٠١١) أقره المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة والثلاثين، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتمخض تنقيح عام ٢٠١١ عن تصنيفين متوازيين لبرامج مستويات التعليم (التصنيف الدولي الموحد للتعليم - البرامج) ومستويات شهادات التحصيل العلمي (التصنيف الدولي الموحد للتعليم - التحصيل).

١٦ - وبدأ تنقيح مجالات التعليم في عام ٢٠١٢، ويُتوقع الانتهاء منه في عام ٢٠١٣ في الوقت المناسب لعرضه على المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والثلاثين في نهاية العام، بغرض إقراره.

باء - تنفيذ التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ٢٠١١

١٧ - أتاح معهد اليونسكو للإحصاء فرص التدريب وغير ذلك من أشكال الدعم لمساعدة البلدان على تكييف نظمها للإبلاغ عن بيانات التعليم مع التصنيف الدولي الموحد للتعليم في الوقت المناسب لإجراء الدراسات الاستقصائية الدولية الأولى المتوقعة في عام ٢٠١٤. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عُقدت حلقات عمل إقليمية للبلدان العربية وبلدان مناطق آسيا الوسطى، وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب وشرق أفريقيا، وجنوب وغرب آسيا. وستُعقد حلقات عمل للمناطق النامية المتبقية في عام ٢٠١٣. ويضطلع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بدور ريادي في مجال تقديم الدعم والمشورة إلى الدول الأعضاء فيهما والبلدان الشريكة.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، تقدم أفرقة المستشارين الإحصائيين للمجموعات والمناطق، التابعة لمعهد اليونسكو للإحصاء والموجودة في الدول العربية وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، الدعم القطري للإحصائيين والنظراء الوطنيين، كل فريق حسب منطقته وفي إطار عمله العادي مع البلدان.

١٩ - ومعهد اليونسكو للإحصاء بصدد وضع دليل تشغيلي لتقديم المزيد من التوجيه والأمثلة للبلدان. ويعمل المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أيضا على إنتاج مواد مماثلة لتستفيد منها الدراسات الاستقصائية التي تجريها دولهما الأعضاء.

(٢) غُيّر اسم الفريق العامل منذئذ ليصبح ''فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية''.

٢٠ - ويقوم معهد اليونسكو للإحصاء وشريكاه في جمع بيانات التعليم، أي المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتكييف دراساتهم الاستقصائية بشأن التعليم مع التصنيف الدولي الموحد للتعليم الجديد، وبالعمل مع البلدان من أجل إعادة توجيه برامجها التعليمية وشهاداتها العلمية وفق التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ٢٠١١. وستبدأ أولى الدراسات الاستقصائية الدولية للتعليم في عام ٢٠١٤.

جيم - تنقيح مجالات التعليم في التصنيف الدولي الموحد للتعليم

٢١ - بالتوازي مع الأنشطة الرامية إلى دعم تنفيذ التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ٢٠١١، شُرع في تنقيح مجالات التعليم في التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧. وأنشئ فريق استشاري تقني جديد لتوجيه عملية التنقيح، فعقد اجتماعه الأول في مونتريال، كندا، في أيار/مايو ٢٠١٢. ويضم الفريق الجديد خبراء في التصنيفات أو التعليم، عيّنتهم وكالات شريكة (المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية) أو هيئات شريكة (فريق الخبراء المعني بالتصنيفات التابع للأمم المتحدة)، علاوة على خبراء من المناطق النامية (آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية).

٢٢ - وقد وضع أعضاء الفريق تصنيفاً هرمياً من ثلاثة مستويات على أساس مجالات التعليم المبينة في التصنيف الدولي الموحد للتعليم لعام ١٩٩٧ وتصنيف المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي لمجالات التعليم والتدريب لعام ١٩٩٩، واستفاضوا في استعراضه. وسيكون مشروعه النهائي جاهزاً بحلول نهاية عام ٢٠١٢ لإجراء مشاورات عالمية من قبل جميع الدول الأعضاء في اليونسكو، مماثلة لتلك التي أجريت في عام ٢٠١٠ بشأن تنقيح مستويات التعليم. وستُعقد مشاورات مع وزارات التعليم والمكاتب الإحصائية الوطنية، وكذلك مع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية.

٢٣ - وفي أعقاب المشاورة العالمية المتوقع إجراؤها في مستهل عام ٢٠١٣، سيجري إعداد إطار نهائي منقح، ويُجنَّد أن يُنتهى من ذلك في الوقت المناسب حتى يتسنى عرضه على المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والثلاثين في نهاية العام بغرض اعتماده.

خامسا – أعمال التصنيف التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

ألف – اعتماد الإصدار ٢–١ من التصنيف المركزي الموسع للمنتجات ليشمل مزيدا من المعلومات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن الزراعة

٢٤ – بالنظر إلى التقدم المحرز في إدماج المنتجات الزراعية في الإصدار ٢ من التصنيف المركزي للمنتجات، وزيادة التنسيق بين التصنيف المركزي للمنتجات والنظام المنسّق، وافق الفريق العامل المعني بالتنسيق الإحصائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على تطبيق التصنيف المركزي للمنتجات في المنظمة بوصفه التصنيف الأساسي للمنتجات الزراعية في مجال الإنتاج. بيد أن التصنيف المركزي للمنتجات، باعتباره مخططا ذا أهداف عامة، يقدم تفاصيل عن الزراعة أقل مما تتطلبه منظمة الأغذية والزراعة. ومن ثم، ستعمد المنظمة، لدى وضع التصنيف المركزي للمنتجات موضع التنفيذ، إلى استخدام هيكل موسّع لمواصلة تصنيف الإحصاءات الزراعية المتاحة. وسيساعد هذا الهيكل في التغلب على القيود الناجمة عن عدم احتواء التصنيف المركزي للمنتجات على معلومات عن المنتجات الأساسية على مستوى خمسة أرقام، بإضافة تفاصيل تتجاوز مستوى الفئات الفرعية (المستوى السادس)[٣]، على النحو المبين في الأمثلة الواردة أدناه. ولقد وافق فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الدولية على إدراج التوسيع لاحتواء الزراعة بوصفه مرفقا قطاعيا بالإصدار ٢–١ من التصنيف المركزي للمنتجات.

جدول

أمثلة على توسيع التصنيف المركزي للمنتجات بالنسبة للحبوب البقلية

المجموعة	الفئة	الفئة الفرعية	التعريف
٠١٧			حبوب بقلية (بقول مجففة)
	٠١٧٠		حبوب بقلية (بقول مجففة)
		٠١٧٠٩	حبوب بقلية، لم تُصنّف في موضع آخر
		٠١٧٠٩,٠١	لوبياء مجففة
		٠١٧٠٩,٠٢	بازلاء هندية
		٠١٧٠٩,٠٣	بازلاء بمبارا

(٣) نظرا إلى أن تفاصيل تصنيفات منظمة للأغذية والزراعة قد تتجاوز تسعة عناصر، فقد تم توسيع التصنيف المركزي للمنتجات ليتراوح بين صفر و ٩٩ موضعا (٠,٠٠–٠,٩٩)؛ ففي الهيكل الموحد للتصنيف المركزي للمنتجات، يمكن تقسيم كل مستوى إلى تسعة مستويات فرعية كحد أقصى.

المجموعة	الفئة	الفئة الفرعية	التعريف
		٠١٧٠٩,٠٤	بيقيات
		٠١٧٠٩,٠٥	كرنب علفي
		٠١٧٠٩,٩٠	حبوب بقلية، لم تُذكر في موضع آخر

ملاحظة: يُشار بخط مائل إلى فئات التوسيع المعمول بها في منظمة الأغذية والزراعة.

باء – مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في استعراض النظام المنسق

٢٥ – أسهمت منظمة الأغذية والزراعة منذ عام ٢٠٠٨ إسهاما كبيرا في استعراض النظام المنسق. ونتيجة لذلك، بات النظام في صيغته لعام ٢٠١٢ يشمل أكثر من ٣٠٠ عنصر زراعي وسمكي جديد، فصار أنسب وأفيد للإحصاءات الزراعية وإحصاءات مصائد الأسماك، وأيضا لتحقيق توافق وتنسيق متينين مع التصنيف المركزي للمنتجات. وفي الدورة الثانية والأربعين للجنة الفرعية الاستعراضية، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أبدت منظمة الأغذية والزراعة مرة أخرى استعدادها للتعاون مع منظمة الجمارك العالمية لتحديث نسخة النظام المنسق لعام ٢٠١٧ وتحسينه. وبناء على ذلك، قُدم اقتراح جديد إلى اللجنة الفرعية الاستعراضية في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٢، وهو الآن قيد التقييم من أعضاء منظمة الجمارك العالمية. ويتسم الاقتراح الجديد بشمولية كبيرة، وهو يضم، إضافة إلى منتجات مصائد الأسماك والمنتجات الزراعية، منتجات الحراجة والمدخلات الزراعية. وقد أسهمت المنظمات الشريكة في إعداد اقتراح منظمة الأغذية والزراعة، وهي: الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي، ودائرة الأسماك والأحياء البرية، ووزارة خارجية الولايات المتحدة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الألماني للهندسة، والرابطة البرازيلية للآلات والمعدات، والرابطة الأرجنتينية للزراعة دون حرث.

جيم – استبيان منظمة الأغذية والزراعة بشأن التصنيفات الوطنية في مجال المنتجات الزراعية والغذائية

٢٦ – صمّمت منظمة الأغذية والزراعة استبيانا بشأن التصنيفات الوطنية المستخدمة للمنتجات الزراعية والغذائية بغية تقييم ممارسات البلدان ومدى تنفيذها للمعايير الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بالتنصيف المركزي للمنتجات. ويهدف الاستبيان أيضا إلى فهم أساليب إدارة التصنيفات (أي تخزينها وتعهّدها ونشرها) وتحديد احتياجات البلدان المتعلقة بالمساعدة التقنية وتنمية القدرات في هذا المضمار. ومن المتوقع أن توفّر نتائج هذه الدراسة الاستقصائية

معلومات مفيدة لتخفيف عبء الإبلاغ لدى البلدان وتحسين نظام جمع البيانات الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة، ومن ثم تحسين تنسيق البيانات الزراعية والغذائية على المستوى الدولي.

٢٧ - وقد جرى توزيع الاستبيان في مرحلة أولى في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٢ على المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات الزراعة في ٦٨ بلدا. ثم أتيح باللغة الإنكليزية بالصيغتين الورقية والإلكترونية (متاح على الموقع: www.surveymonkey.com/s/faoclassifications). ورد على الاستبيان خمسة وثلاثون بلدا، منها ١١ بلدا عضوا في الاتحاد الأوروبي، وبلغ معدل الاستجابة الإجمالي ٥١ في المائة بعد مرور شهر واحد تقريبا. وأشار أكثر من ٩٠ في المائة من البلدان المجيبة أنها تستخدم التصنيف المركزي للمنتجات أو مخططا متوافقا معه فيما يتعلق بالإحصاءات الزراعية. وجرى توزيع الاستبيان في جولة ثانية في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، باللغات الإنكليزية والإسبانية والفرنسية.

دال - قاعدة البيانات الإلكترونية بشأن تصنيفات السلع الأساسية في قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة

٢٨ - وضعت منظمة الأغذية والزراعة قاعدة بيانات تتيح تنظيم وتخزين المعلومات المتصلة بقائمة السلع الأساسية في قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة، كما تتيح البحث فيها. وتضم خاصيات للبحث باستخدام الرمز والكلمة الرئيسية، وتتيح للمستعمل البحث بسهولة عن أوجه التناظر بين القائمة والتصنيف المركزي للمنتجات والنظام المنسق ثم الاطلاع عليها. وتتضمن قاعدة البيانات أيضا جداول تناظر بين القائمة وبعض قوائم المنتجات الزراعية المستخدمة على المستوى القطري. وفي هذه المرحلة، وفّر مشروع نظام المعلومات الإحصائية القطرية (CountrySTAT) معلومات عن الإحصاءات الوطنية؛ وقد يجري توسيعه في المستقبل ليشمل جميع البلدان. وقاعدة البيانات متاحة باللغة الإنكليزية، في الوقت الراهن، على الصفحة الإلكترونية المتعلقة بالتصنيفات في موقع إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة[٤].

هاء - إدارة التصنيفات: توسيع نطاق التصنيفات ليشمل النظام البسيط لإدارة المعارف

٢٩ - شارك الفريق المعني بالمعايير والخدمات المعرفية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في إطار عمله الرامي إلى تعزيز الممارسات الجيدة في ميدان إدارة المعلومات،

(٤) http://www.fao.org/economic/ess/ess-standards/commodity/en.

في توسيع نظام تنظيم المعارف البسيط الشهير، الذي يجسد توصية اتحاد الشبكة العالمية[٥]، وذلك لتلبية احتياجات مخططات التصنيف. ويرمي مشروع المعيار الجديد هذا المعروف باسم نظام تبادل تنظيم المعارف، إلى تيسير قابلية الاستخدام البيني للبيانات الدقيقة والكلية ضمن مجال الإحصاءات وخارجه، وإلى تكميل المعايير الحالية مثل تبادل البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية، ومبادرة توثيق البيانات، وحاوية بيانات إطار وصف الموارد. ونظام تبادل تنظيم المعارف ثمرةٌ للجهود المشتركة التي بذلتها منظمات مثل المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية، وجامعة أيرلندا الوطنية، ومركز الدراسات السكانية التابع لجامعة منيسوتا، ومكتب الولايات المتحدة للإحصاءات العمالية، ومعهد لاينيتز للعلوم الاجتماعية، ومؤسسة البيانات المفتوحة، ومنظمة الأغذية والزراعة، وسيجري إصداره باعتباره مشروع عمل اتحاد الشبكة العالمية، وسيُفتح باب التعليق عليه أمام الأوساط الإحصائية. ومن المحتمل جدا أن يصبح التوسيع المقترح للنظام أساسًا لتحسين التعريف بالبيانات الإحصائية وقابلية اكتشافها في الشابكة الدلالية، وآليةً لتعهّد مخططات التصنيف ونشرها وفقا لشكل موحد وشامل لعدة مجالات وقابل للقراءة آليا.

سادسا – أعمال التصنيف التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

ألف – الفريق العامل المعني بالتصنيفات الدولية

٣٠ – وافق المؤتمر الإحصائي للأمريكيتين، في اجتماعه السادس المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، على تشكيل فريق عامل معني بالتصنيفات الدولية. ويتمثل الهدف العام الذي ينشده الفريق العامل في تقديم الدعم لبلدان المنطقة في اعتماد الإصدارات الجديدة للتصنيفات الدولية أو تكييفها من أجل الإسهام في وضع إحصاءات رسمية في مختلف البرامج الإحصائية.

٣١ – وقد عُقد الاجتماع الأول للفريق العامل في سانتياغو، في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وشارك فيه ممثلو ١٢ بلدا (الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس)، إضافة إلى أمانة جماعة دول الأنديز، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

(٥) تعد توصية اتحاد الشبكة العالمية المرحلة الأخيرة من عملية تصديق يقوم بها الفريق العامل التابع للاتحاد فيما يتعلق بوضع معيار تقني. وتدل هذه التسمية على أن وثيقة خضعت لاستعراض عام ومن المنظمات الأعضاء في الاتحاد. وهي ترمي إلى توحيد تكنولوجيا الشبكة (www.w3.org/TR/2009/REC-skos-reference-20090818).

ومنطقة البحر الكاريبي، وشعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية.

٣٢ - وكان الغرض من الاجتماع الأول هو تعريف المشاركين بالهدف الذي يسعى الفريق العامل إلى تحقيقه وبنطاق الفريق وتنظيمه، وكذلك برنامج العمل المقرّر والآليات التي تيسّر أعماله، من قبيل المنتدى الإلكتروني. واستهدف الاجتماع أيضا إلقاء نظرة عامة أولى على الوضع الراهن لأعمال التصنيف التي تضطلع بها البلدان المشاركة (بشأن التصنيفات المندرجة في نطاق عمل الفريق العامل)، وجمع معلومات عن القضايا الرئيسية المتصلة بتفسير التصنيفات وتطبيقها، ومناقشة الخطوات اللازم اتخاذها لمساعدة البلدان في التنفيذ.

٣٣ - وأعدّت البلدان المشاركة وثائق وعروضا عن الوضع الراهن لتنفيذ التصنيفات الدولية وخطة تنفيذ التصنيفات الجديدة في مختلف البرامج الإحصائية لكل بلد منها. وتبعا لنطاق العمل المتفق عليه للفريق العامل، فهذه الوثائق تتعلق بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد، والتصنيف المركزي للمنتجات، والتصنيف الدولي الموحد للمهن، والنظام المنسق. وتشمل المعلومات المقدمة عن كل تصنيف من هذه التصنيفات ما يلي: متى بدأ أو سيبدأ تنفيذ كل تصنيف، وحالة تكييف التصنيفات الوطنية، وهل تم اعتماد أو تكييف التصنيف في برامج إحصائية فردية أو في نظام الحسابات القومية، وهل تم الاضطلاع بأعمال أو ما هي طبيعة الأعمال المضطلع بها للمحافظة على السلسلة الزمنية أو تحويلها. وتناولت العروض أيضا المسائل التي صودفت أثناء عملية تكييف التصنيفات الدولية على الصعيد الوطني (بما في ذلك المسائل التقنية والإدارية وغيرها)، والطرق التي اتُبعت لحلها أو ما إذا كانت هناك ضرورة لتقديم مزيد من الدعم.

٣٤ - ووفرت جلسات الاجتماع المخصصة للأسئلة والأجوبة معلومات لم تتح فحسب الفرصة للحصول على توجيهات من الجهات الوصية الدولية (لا سيما بشأن أنشطة أو منتجات محددة في التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات)، بل وألقت الضوء أيضا على ضرورة توفير مستويات مختلفة من التدريب المتصل بهذه التصنيفات.

٣٥ - وإضافةً إلى ذلك، أتاحت العروض والمساهمات التي قدمتها البلدان المشاركة والتعليقات التي أبدتها تحديد مواطن قوة البلدان واحتياجاتها وأفضت إلى استجلاء الحلول.

٣٦ - وتشمل الإجراءات الضرورية التي حددها هذا الاجتماع الأول لتلبية احتياجات البلدان ما يلي:

(أ) مواصلة التشجيع على إنشاء وحدات محددة تُناط بها مسؤولية التصنيفات في المكاتب الإحصائية الوطنية؛

(ب) وضع آليات لنقل المعارف بشأن التصنيفات؛

(ج) تعزيز التعاون الأفقي بين المكاتب الإحصائية الوطنية في مجال التصنيفات؛

(د) ضمان الدعم المباشر للجهات الوصية على التصنيفات من أجل تسوية المسائل المتصلة بالتصنيف على الصعيدين المفاهيمي والعملي؛

(هـ) ضمان إتاحة الإصدار ٢ والتغييرات المدخلة على الإصدار ٢-١ للتصنيف المركزي للمنتجات باللغة الإسبانية؛

(و) ضمان إتاحة نسخة باللغة الإسبانية من دليل تنفيذ الصيغة المنقحة ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد؛

(ز) ضمان استمرارية وجود وعمل الفريق العامل المعني بالتصنيفات الدولية؛

(ح) تقديم خيارات للتدريب في مجال التصنيفات؛

(ط) التعريف بالفريق العامل المعني بالتصنيفات الدولية وبعمله لدى المستخدمين على نطاق أوسع؛

(ي) تشكيل أفرقة فرعية تركز على مهام محددة ضمن برنامج عمل الفريق العامل.

٣٧ - ولمعالجة بعض من هذه المسائل، أنشأ الفريق العامل فريقين فرعيين على النحو التالي:

(أ) فريق فرعي يتولى إصدار الترجمة إلى اللغة الإسبانية للإصدارين ٢ و ٢-١ للتصنيف المركزي للمنتجات (بناءً على قائمة العناصر التي تم تحديثها)، ولدليل تنفيذ الصيغة المنقحة ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد؛

(ب) فريق فرعي يتولى وضع برنامج تدريبي وإعداد مواد تدريبية عن التصنيفات في نطاق عمل الفريق العامل.

٣٨ - وسيتولى الفريق العامل إعداد جميع الوثائق واتخاذ جميع الإجراءات المتعلقة بالتصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الدولي الموحد للمهن، من قِبَل البلدان المعنية أو لصالحها، أي أنه سيقوم بإعداد مواد وبرامج لمساعدة البلدان على تنفيذ التصنيفات. وستتم موافاة بلدان أخرى من منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهذه الموارد فور تطبيقها واعتمادها من البلدان الأعضاء في الفريق العامل.

٣٩ - وتنكب حاليا اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجماعة دول الأنديز على إعداد وثائق لطلب تمويل هذه المشروع من المنظمات الداعمة.

٤٠ - وحُدد التاريخ المؤقت لعقد الاجتماع الثاني للفريق العامل في الأسبوع الأول من شهر حزيران/يونيه ٢٠١٣.

سابعًا - الأعمال التي قامت بها الشعبة الإحصائية في مجال التصنيفات

٤١ - أحاطت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة علما، في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٢، بتقرير فريق الخبراء الدولي المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الذي اقترح فيه فريق الخبراء عددا من المشاريع للتنفيذ خلال فترة السنتين التالية. واتفق فريق الخبراء على تشكيل فريق فرعي لاستعراض مقترح تنقيح التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة، وفريق فرعي لاستعراض مقترح وضع تصنيف دولي لوظائف مؤسسات الأعمال، وفريق فرعي للاضطلاع بمهمة تحديث التصنيف المركزي للمنتجات. ويقدّم الفرع التالي وصفا للمشاريع التي نفذتها الشعبة الإحصائية بتوجيه من فريق الخبراء أو بمشاركته.

ألف - استعراض تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض

٤٢ - أرسى فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية ممارسة إجراء استعراضات دورية للتصنيفات المندرجة ضمن نطاق ولايته للتأكد من أنها توفر الهيكل ودرجة التفصيل المناسبين لإعداد إحصاءات تعكس الأوضاع الحالية.

٤٣ - وكانت مسألة استعراض تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض واحتمال تنقيحه من المسائل التي أثيرت في عدة اجتماعات لفريق الخبراء في السنوات الماضية، وإن لم يسفر ذلك عن تعريف للمشكلة المطروحة بعبارات صريحة. وكذلك جرى مؤخرا في اجتماعات خبراء أخرى، مثل اجتماع فريق الخبراء المعني بمؤشرات أسعار الاستهلاك (جنيف، ٣٠ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢)، الإعراب عن الحاجة الماسة والمتزايدة لتنقيح ذلك التصنيف.

٤٤ - ومنذ أن بدأ العمل بتصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض في عام ١٩٩٩، طرأت تغيّرات كبيرة على المنتجات المعروضة في الأسواق الاستهلاكية. فهناك منتجات استجدّت، وأخرى تقادمت أو اختفت من الأسواق، وطرأت تغيّرات على أنماط الاستهلاك. كما أنه بسبب بعض المنتجات المستحدثة أو التي طرأت عليها تغييرات، باتت الحدود الفاصلة بين بعض الفئات عصية على التحديد. وهناك بالتالي ضرورة لاستعراض التصنيف وتحديثه بحيث يوفّر الهيكل الملائم لتسجيل أنماط استهلاك الأسر المعيشية وغيرها من الظواهر.

٤٥ - وكخطوة أولى في عملية التقييم العالمية التي ستُجرى لتحديد نطاق عملية تنقيح تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض، تم إعداد استبيان وجرى توزيعه على المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من الجهات المستخدمة للتصنيف. ويُهدف بالاستبيان التماس مقترحات من المستخدمين بخصوص الصيغة الحالية للتصنيف ووصف لما بها من مشاكل، إلى جانب تعليقاتهم العامة على هذه الصيغة كي تؤخذ في الاعتبار في عملية التنقيح.

٤٦ - ويُتوخى مناقشة الاستبيان مع طائفة متنوعة من مستخدمي التصنيف في المكاتب الإحصائية، بمن فيهم المحلّلون وخبراء التصنيف والقائمون على إعداد الإحصاءات التي يُستخدم فيها تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض (مثل مؤشرات الأسعار، والدراسات الاستقصائية لميزانيات الأسر المعيشية، وأرقام تعادل القوة الشرائية، والحسابات القومية، وما إلى ذلك).

٤٧ - ويتألف الاستبيان من مجموعة من الأسئلة المحدّدة سلفا بخصوص المسائل المفاهيمية والهيكلية، والمسائل الجامعة لمختلف الفئات، والمسائل المتصلة بالمضمون وبالحدود الفاصلة، كما أنه يتيح المجال لأن يطرح المستجيبون ما يرتأون من مسائل جديدة أخرى.

٤٨ - وعند كتابة هذا التقرير، لم تكن هذه العملية التشاورية العالمية قد أُنجزت، وبالتالي لم تكن نتائجها متاحة بعد.

٤٩ - وسيقوم فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية في اجتماعه المقبل في عام ٢٠١٣ بمناقشة نتائج الاستبيان، وسيسدي المشورة إلى الجهة التي تتعهد تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض بشأن كيفية معالجة المسائل المثارة وسبل الإعداد لعملية التنقيح.

باء - تنقيح التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة

٥٠ - تنصّ اختصاصات الفريق الفرعي التقني المعني بتنقيح التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة على قيام الفريق الفرعي بتنقيح الصيغة المعمول بها لهذا التصنيف وتحسينها من أربع نواح، ألا وهي:

(أ) إعادة تحديد هيكل التصنيف بحيث يعكس الواقع الاقتصادي الراهن بصورة أفضل؛

(ب) توسيع نطاقه، بحيث يشمل أيضا الخدمات والسلع؛

(ج) تحسين المواد التفسيرية لمساعدة القائمين على تجميع البيانات التي يجري تعميمها وفقا لهذا التصنيف ومساعدة مستخدمي تلك البيانات؛

(د) توفير جداول تناظُر محدّثة لربط التصنيف بسائر التصنيفات الإحصائية.

٥١ - وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتعريف السلع الوسيطة. وينبغي أن تُعرض الصيغة المنقّحة للتصنيف على اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين، في عام ٢٠١٤، كي توافق عليها وتقرّها.

٥٢ - وقد عُقد أول اجتماع للفريق الفرعي التقني في صورة اجتماع افتراضي خلال الفترة من ٧ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ لمناقشة '١' نطاق التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة والغرض منه؛ '٢' ووصف فئات التصنيف؛ '٣' وتنظيم الأعمال. وخلُص إلى أن الغرض الرئيسي من التصنيف هو إظهار صورة التجارة الدولية وفقا لفئات الاستخدام النهائي المعمول بها في نظام الحسابات القومية، وهي تحديدا الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت؛ وإلى وجوب أن تُدرج الخدمات في التصنيف وأن يكون من أبعاده الواضحة البعد المتعلق بما إذا كان المنتج سلعة أم خدمة؛ وأن تكون القطاعات الاقتصادية المهمة واضحة المعالم ضمن التصنيف؛ وأن يراعى في التصنيف، أينما أمكن، التفريق بين الأمور التالية: (أ) المنتج الأولي والمنتج المجهّز؛ (ب) والمنتج الوسيط والمنتج النهائي؛ (ج) والمنتج الوسيط العام الاستخدام والمنتج الوسيط المحدد الغرض.

٥٣ - ويجري الآن إعداد مشروع مقترح للصيغة المنقحة للتصنيف، وسيلزم أن يضعه الفريق الفرعي التقني في صيغته النهائية خلال عام ٢٠١٣. ويتضمن مشروع المقترح مستوى أولا من الفئات الاقتصادية الواسعة، ومستوى ثانيا يفرّق بين السلع والخدمات، ومستوى ثالثا يقسّم أنواع الاستخدام النهائي إلى فئات الاستهلاك الوسيط وإجمالي تكوين رأس المال الثابت والاستهلاك النهائي، ثم تقسّم هذه الفئات إلى منتجات وسيطة عامة الاستخدام ومنتجات وسيطة محدّدة الغرض، وإلى منتجات استهلاك نهائي معمّرة وشبه معمّرة وغير معمّرة.

جيم - وضع تصنيف للتعهيد الخارجي لوظائف مؤسسات الأعمال

٥٤ - في سبيل جني المكاسب من زيادة الكفاءة وخفض تكاليف العمالة، تتجه الشركات بشكل متزايد إلى نقل وظائفها التي تؤدّى داخليا في الوقت الحالي أو يعهد بها إلى جهات خارجية محلية، فتستعين في تأديتها بكيانات خارج القطر تكون تابعة أو غير تابعة لها. وعادة ما يُسفر هذا عن انتقال الوظائف إلى الخارج، مما يؤثر على العمالة والنشاط الاقتصادي. وفي دراستين أجريتا مؤخرا (في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢)، حاول عدد من البلدان الأوروبية قياس حجم تعهيد وظائف مؤسسات الأعمال دوليا. ومن الخاصيات الهامة للدراسة تقسيم الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات إلى عدد من الوظائف الأساسية والوظائف الداعمة. وتتمثل الوظائف الأساسية التي تقوم بها مؤسسات الأعمال في الأنشطة الرئيسية للمؤسسة.

أما الوظائف الداعمة في مؤسسات الأعمال، والتي يُطلق عليها أيضا اسم الأنشطة المكمّلة، فهي الأنشطة التي يُضطلع بها لإتاحة أو تسهيل إنتاج السلع أو الخدمات. وتشمل الوظائف الداعمة خدمات من قبيل التوزيع والتسويق وخدمة ما بعد البيع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشؤون الإدارية والبحث والتطوير.

٥٥ - ولكي يتسنى محاكاة الدراستين الأوروبيتين دوليا ومقارنة نتائجهما، يلزم وضع تصنيف قياسي لوظائف مؤسسات الأعمال. وينبغي أن يذهب هذا التصنيف إلى ما هو أبعد من مجرد تقسيم المنتجات أو الأنشطة بالطريقة التقليدية على غرار التصنيف المركزي للمنتجات أو التصنيف الصناعي الدولي الموحد، فيوفّر فئات أكثر ارتباطا بالأسلوب الفعلي الذي تتبعه الشركات في هيكلة عملياتها. وسيكون لهذا التصنيف دور محوري في إجراء القياسات لسلاسل القيمة العالمية، وفي ربط وظائف مؤسسات الأعمال بتدفقات التجارة الدولية. وقد أُعدّ مشروع تصنيف روعي فيه التناظر مع فئات التصنيف المركزي للمنتجات، وقُدّم المشروع لعناية فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية الذي كلّف فريقا فرعيا تقنيا بإعداد تصنيف جديد.

٥٦ - ويوجد بالفعل تصنيف أساسي لوظائف مؤسسات الأعمال يجري تحديثه بالاستعانة بالخبرات والمعلومات التي تم جنيها من العملية التي أجريت في أوروبا في عام ٢٠١٢. وسيناقَش التصنيف المحدّث في اجتماع للفريق الفرعي التقني سيُعقد في أوائل عام ٢٠١٣.

دال - التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استعمال الوقت

٥٧ - عُقد اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بتنقيح التصنيف الدولي التجريبي للأنشطة لأغراض إحصاءات استعمال الوقت في نيويورك في الفترة من ١١ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٥٨ - وقد التقى في الاجتماع لفيف من الخبراء الوطنيين والإقليميين والدوليين العاملين في مجال استقصاءات استعمال الوقت وتصنيفات الأنشطة لأغراض إحصاءات استعمال الوقت. وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع هو استعراض التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استعمال الوقت كي تكون ذات مغزى بالنسبة إلى طائفة عريضة من الأهداف، وكي يمكن استخدامها كإطار لتعميم إحصاءات لاستعمال الوقت تكون قابلة للمقارنة دوليا وذات صلة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية. ووردت التعليقات من الخبراء الدوليين والوطنيين ومن ممثلي البلدان ممن لهم تجربة سابقة في تكييف واستخدام التصنيف بصيغته

التجريبية. وما زالت الشعبة الإحصائية والخبراء في مرحلة التشاور بخصوص وضع الصيغة النهائية للتصنيف. وترد قائمة كاملة بالتوصيات في التقرير الختامي للاجتماع[٦].

هاء - تحديث التصنيف المركزي للمنتجات، الإصدار ٢-١

٥٩ - اتفق فريق الخبراء في اجتماعه الذي عُقد في عام ٢٠١١ على إجراء تحديث للتصنيف المركزي للمنتجات خلال الاستعراض المقرّر إجراؤه في عام ٢٠١٢. وجرى التشديد على أن هذا الإجراء سيكون مجرّد تحديث لا تنقيح، حيث سينصب التركيز على درجة تفصيل وهيكل التصنيف في مجالات مختارة دون غيرها، وعند مستويات التصنيف الأدنى فقط.

٦٠ - وقد قُدّم مقترح مفصّل بالتغييرات التي يلزم إجراؤها في التصنيف المركزي للمنتجات إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين، المعقودة في عام ٢٠١٢، كوثيقة معلومات أساسية أشير إليها كمرجع في التقرير المقدّم إلى اللجنة.

٦١ - ومعروض على اللجنة الإحصائية الآن للاعتماد مشروع كامل لهيكل التصنيف المركزي للمنتجات بصيغته النهائية، الإصدار ٢-١، إلى جانب المذكرات التفسيرية، باعتبارهما وثيقة معلومات أساسية.

٦٢ - ويتضمن المشروع النهائي التغييرات الأصلية التي اقتُرحت في عام ٢٠١٢، والتي أدرجت في الهيكل السابق للتصنيف المركزي للمنتجات. وكما هو مبيّن في المقترح المقدّم في الدورة الأخيرة للّجنة، تستند التغييرات إلى (أ) تقييمٍ دوري يجرى للوقوف على أثر التعديلات التي أجريت في عام ٢٠١٢ على النظام، الذي يشكل اللبنات الأساسية للأقسام صفر-٤ من التصنيف المركزي للمنتجات؛ (ب) وتقييمٍ للروابط بين التصنيف المركزي للمنتجات والتصنيف الدولي الموحد لمنتجات الطاقة، بهدف تحسين إمكانية المقارنة بين التصنيفين؛ (ج) ومقترح منظمة الأغذية والزراعة الداعي إلى تعديل درجة تفصيل التصنيف المركزي للمنتجات في مجالات مختارة من المنتجات الزراعية والغذائية كي يتسنى استخدام التصنيف مباشرة لأغراض جمع البيانات للإحصاءات الزراعية؛ (د) والملاحظات بشأن المسائل المتعلقة بالتصنيف المركزي للمنتجات، التي وردت عن طريق الخط الساخن للتصنيفات التابع للشعبة الإحصائية. ولم ترد أي مقترحات إضافية خلال الفترة المشمولة بالاستعراض.

(٦) متاح على العنوان الشبكي: http://unstats.un.org/unsd/demographic/meetings/egm/EGM%20June%202012/list_of_docs.htm.

٦٣ - وأرجئت عملية استخلاص النتائج بشأن عدد من المسائل المتعلقة بإحصاءات الطاقة، وسيتم تناولها مرة أخرى في إطار الاستعراض التالي المقرّر إجراؤه في عام ٢٠١٧. ويعزى هذا الإرجاء إلى المناقشات المفصلة التي تبيّن منها وجود مشاكل تتعلق بالتعاريف التي ينبغي توضيحها لمستخدمي تصنيف منتجات الطاقة والتي قد تستلزم إجراء تعديلات داخل هذا التصنيف. ولذلك فإنه من السابق لأوانه إجراء تغييرات في التصنيف المركزي للمنتجات على أساس التعاريف المعمول بها حاليا في تصنيف منتجات الطاقة، إذ لو أجريت لكانت أدت إلى انحرافات غير مبرّرة عن المعايير الراسخة للتصنيف المركزي للمنتجات.

٦٤ - وبعد انتهاء الفريق الفرعي التقني من إعداد الهيكل المحدّث للتصنيف المركزي للمنتجات، ومن ثم موافقة فريق الخبراء عليه، سيُطلب من المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من المستخدمين المهتمين إبداء ما لديها من تعليقات في إطار جولة التعليقات الأخيرة.

واو - تحديث سجل التصنيفات الوطنية

٦٥ - في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، أجري استقصاء لتحديث سجل التصنيفات الوطنية الذي تتعهده الشعبة الإحصائية. وتُستخدم المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال هذا الاستقصاء في تكوين صورة عامة للحالة الراهنة لاستخدام وتكييف التصنيفات الإحصائية الدولية للأنشطة والمنتجات والمهن وأوجه الإنفاق وخلافه.

٦٦ - وسيتيح الاستقصاء جمع معلومات عن هيكل ودرجة تفصيل التصنيفات الوطنية، وعلاقة كل منها بالمعيار الدولي ذي الصلة، ومكامن الانحراف عن المعيار، والتطبيقات الإحصائية وغير الإحصائية للتصنيفات، وحالة التنفيذ أو التنقيح، وتوافر المستندات الداعمة، والمشاكل التي تواجه تكييف أو تنفيذ التصنيف، والاحتياجات إلى بناء القدرات.

٦٧ - وستستخدم المعلومات على وجه التحديد في إيجاد مقياس للتقدم المحرز في تنفيذ التصنيفات المنقّحة حديثا، مثل الصيغة المنقحة ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، والإصدار ٢ للتصنيف المركزي للمنتجات، والتصنيف الدولي الموحّد للمهن (ISIC-08).

٦٨ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، وردت معلومات من نحو ٨٠ بلدا تغطي أكثر من ٢٥٠ تصنيفا. ويمكن الاطلاع على المعلومات المفصّلة عن هذه التصنيفات على الموقع الشبكي للتصنيفات التابع للشعبة الإحصائية.

زاي – أعمال التصنيفات الجارية في الشعبة الإحصائية

٦٩ – ما زالت الشعبة الإحصائية تتعهّد موقعها الشبكي للتصنيفات، وتصدر الرسالة الإخبارية للتصنيفات، وتردّ على الاستفسارات الواردة عبر الخط الساخن للتصنيفات.

٧٠ – ويشمل تعهّد الموقع الشبكي العمل الجاري لإعداد جداول التناظر وغيرها من الأدوات، وكثيرا ما يُضطلع بأعمال من هذا النوع بناء على طلبات المستخدمين. وبالإضافة إلى ذلك، أضيفت للموقع خاصية جديدة تتيح للمستخدمين إبداء التعليقات، فبات من السهل على المستخدمين أن يعربوا عن احتياجهم إلى مزيد الإرشادات، أو يلفتوا الانتباه إلى أوجه القصور في التعاريف الحالية للتصنيفات، أو يقدّموا مقترحات صريحة بإجراء تغييرات على التصنيفات.

٧١ – وقد وفّر الخط الساخن والرسالة الإخبارية الخاصان بالتصنيفات للمستخدمين على مدى سنوات عديدة معلومات مفيدة عن التطوّرات في مجال التصنيفات، وإيضاحات بخصوص مسائل التفسير والتنفيذ، ووسيلة سهلة للمستخدمين لاقتراح التغييرات، التي تؤخذ بعدئذ في الاعتبار في عمليات التنقيح. بيد أن نقص الموارد يجعل من الصعب الإبقاء على هذين النشاطين، ولذلك يُقترح تعليقهما.